Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التغيرات المناخية وانعكَاساتها على أزمة النزوح في العراق بعد عام 2003

أ.م. د . سعد عبد الحسين نعمه
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة
https://orcid.org/0009-0003-7036-2373
saada.alshemari@uokufa.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01104

الملخص:

التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها العراق أثّرت بشكل واسع على أرتفاع معدلات الفقر، ولاسيما بين سكان الريف بسبب قلة المياه للري ونقص الأمطار وأرتفاع درجات الحرارة التي أثّرت على الزراعة بصورة عامة، وساهم هذا الامر في تفاقم الهجرة المناخية والنزوح الداخلي الذي نتج عنه تحديات عديدة وعلى المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، إذ نجد على الصعيد الاقتصادي سيكون هناك ضغط على الخدمات والبنى التحتية وفقدان البلاد للموارد الزراعية وما يرتبط بها من آثار، وعلى الصعيد الاجتماعي النازحين أنفسهم يعيشون شحة الموارد والخدمات والبطالة أو رخص العمالة ونقص التعليم والمشكلات الصحية وغيرها ناهيك عن الآثار النفسية، أما على الصعيد السياسي قطعاً يؤدي النزوح إلى تفاقم مشاكل عدم الاستقرار السياسي المتعلقة بالحكم المحلي والتمثيل السياسي، لذلك لابد من الشروع في رسم وتنفيذ السياسات العامة للتكيف من التغيرات المناخية ومواجهة تحدياتها وآثارها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، أزمة النزوح، مشكلة المياه، الهجرة البيئية، الاقتصاد الاخضر

Climate changes and their repercussions on the displacement crisis in Iraq after 2003

Assistant Professor Dr. Saad Abdulhussein Naama
College of Political Science/University of Kufa
https://orcid.org/0009-0003-7036-2373
saada.alshemari@uokufa.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01104

Abstract

The severe climate changes that the country is witnessing have had a wide impact on the increase in poverty rates, especially among rural residents due to the scarcity of water for irrigation, lack of rain and high temperatures, which affected agriculture in general, which contributed to the exacerbation of migration and internal displacement. The country is facing many economic, social and political challenges due to this crisis. On the economic level, there will be pressure on services and infrastructure and the country will lose agricultural resources and the effects associated with them. On the social level, the displaced themselves are experiencing a scarcity of resources and services, unemployment or cheap labor, lack of education, health problems and others, not to mention the psychological effects. On the political level, displacement certainly leads to an exacerbation of political stability problems related to local governance, political representation and others. Therefore, this research aims to clarify the implications of climate change and its great impact on the displacement crisis in Iraq and its great risks to the Iraqi economy and how to respond and adapt to confront it.

Keywords: Climate change, displacement crisis, water problem, environmental migration, green economy

المقدمة:

يعد تغير المناخ هو التحدي الأصعب الذي يواجه البشرية لما له من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ونحاول أن نسلط الضوء في سياق التغيرات المناخية على الهجرة البيئية، التي عرفها الإنسان منذ نشأته وبإرادته بحثاً عن الموارد والبيئة الامنة، إلا أن التغيرات المناخية بسبب ظروفها القاسية نتج عنها الهجرة المناخية وفرض أثار جسيمة على النازحين ومناطق الوصول والحكومات على حداً سواء.

وبقدر تعلق موضوع البحث في الحالة العراقية تواجه البلاد تحديات عديدة يفرضها تغير المناخ، كارتفاع درجات الحرارة وقلة تساقط الإمطار، وأنخفاض مناسيب مياه بعض الأنهار وجفاف أخرى بسبب التعسف في الحصص المائية وتقاسمها دوليا، وزيادة ملوحة التربة، وأصبحت الأراضي قاحلة ومهجورة وزيادة نسبة العواصف الرملية والترابية والكوارث الناتجة عنها، مما يعرقل التنمية، ويعيق جهود تعزيز سبل العيش والحد من الفقر، وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية، وفق هذا التغير صنف العراق بأنه خامس دولة معرضة لأزمة المناخ العالمية، مما يضطر البعض للنزوح إلى مدن أو مناطق أخرى بسبب التغيرات المناخية.

وبالرغم من الإجراءات والسياسات الحكومية لمواجهة هذه الظاهرة إلا أن العراق لازال متأخراً في مواجهة تغير المناخ وتحجيم الهجرة البيئية، وتخفيف الآثار على النازحين ومناطق الوصول.

أهمية البحث: ينطوي موضوع التغيرات المناخية على أهمية كبيرة شغلت العلماء والساسة والدول والمنظمات الدولية والباحثين وباتت هذه القضية تحتل الصدارة على جدول أعمال معظم المنظمات الدولية والدول نظرًا لما تشكله من تهديد على الأمن الإنساني. ما يزيد ويركز هذه الأهمية عند بحثها مع أزمة النزوح في بلد تأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية حسب والإحصائيات الدلائل التي سنوضحها في البحث.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث من أن التغيرات المناخية تسبب العديد من الأزمات البيئية والاجتماعية أهمها أزمة النزوح في البلدان الهشة، وبقدر تعلق الامر في العراق أنعكست بشكل سلبي على السكان لاسيما قاطني الريف، مخلفة العديد من الاثار السلبية الأمر الذي يستدعي إيجاد الحلول لمواجهتها. وبناء على ذلك نحاول الاجابة على تساؤل مهم في ثنايا البحث ألا وهو كيف تؤثر التغيرات المناخية في النزوح الداخلي؟ وكيف أثرت على النزوح في العراق؟ وما أسبابها؟ وما هي آليات التكيف مع عواقبها أو الحد منها؟

فرضية البحث: يبنى البحث على افتراضين أساسيين الأول هو: أن التغيرات المناخية تجبر الأفراد والجماعات إلى النزوح بسبب آثارها الوخيمة، وهي تحدي حقيقي للأمن الانساني وللحكومات والمنظمات الدولية، أما الافتراض الثاني: هو أن التغيرات المناخية في العراق أدت إلى النزوح وهذا الأخير ترك آثار على النازحين ومناطق الوصول على حداً سواء.

هيكلية البحث: يقسم البحث على ثلاثة مباحث، جاء الأول بعنوان مفهوم التغير المناخي وأزمة النزوح، أما المبحث الثاني: يركز على أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح في العراق وأخيراً المبحث الثالث يحمل عنوان السياسات العامة لمواجهة الهجرة البيئية في العراق، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات وقائمة الهوامش.

المبحث الأول: ماهية التغيرات المناخية وأزمة النزوح

ظهر مفهوم اللجوء بسبب عوامل البيئة عام 2013 أو ما يطلق عليه باصطلاح (اللجوء البيئي) بسبب طلب رجل كان يقطن (جزيرة كيريباتي)* وبفعل أرتفاع منسوب البحر قدم طلب اللجوء له ولعائلته إلى نيوزيلاندا، وأصبحت التغيرات المناخية أحد أسباب الهجرة والنزوح نتيجة التدهور البيئي، وعلى مر العصور أن الإنسان كان يستوطن الاراضي الصالحة للزراعة والقريبة من المياه التي تكون سبب رئيسي في

بقائه واستمراره وبزوال أسباب البقاء لا بد أن يبحث عن مكان آخر لذلك ينشأ لنزوح وفي أغلب الاحيان يكون إجباري عندما تحدث الكوارث الطبيعية وبناء على هذا الأثر المتبادل بين المتغيرين سنقسم هذا المبحث إلى المطالب الاتية:

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية

المطلب الثاني: تعريف أزمة النزوح والمفاهيم المقاربة لها

المطلب الثالث: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية

التغير هو الانتقال من حالة الى حالة أخرى وهو يختلف عن التذبذب وهذا الأخير يكون حول معدل الحالة ولفترة قصيرة أما التغيير هو بروز زيادة أو نقصان في معدلات الحالة ويستمر لفترات طويلة، وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تغير المناخ بأنه (تغير في حالة المناخ ويمكن تحديده عن طريق أستخدام الاختبارات الإحصائية مثل التغير في المتوسط وأن يستمر هذا التغير فترة طويلة تدوم عقود).[1] وعرفت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة تغير المناخ بأنه (مصطلح يعني تغير في المناخ يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي بالإضافة إلى التقلب الطبيعي في المناخ على مدى فترات زمنية متماثلة). [2] وتعتمد الاتفاقية بشأن تغير المناخ بصورة رئيسية على النشاطات البشرية وانبعاثاتها المستقبلية فضلا عن التراكيز الموجودة في الطبيعة[3]. أما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فقد عرفت تغير المناخ بأنه تقلب ذو دلالة إحصائية أما في متوسط حالة المناخ أو في تقلباته لفترة طويلة، تصل عادة لعقود أو لفترات أطول، وقد ينجم عن عمليات داخلية طبيعية، أو عن طريق تأثير خارجي أو تغيرات أنثروبولوجية (ناتجة عن أنشطة بشرية مسببة فيها في تركيب الغلاف الجوي أو في أستخدام الارضي) .[4]

إن الغلاف الجوي قد شهد تغير كبير، على الرغم من أن المكونات الرئيسية له لم تتغير مثل (النيتروجين والاوكسجين) إلا أن الوضع يختلف تماما لعدد معين من الغازات الموجودة في الغلاف الجوي بكميات صغيرة، وهذا ما يسمى جزء في المليون، فهذه الغازات وأن كانت تبدو بسيطة لكون تركيزاتها منخفضة ولها دور في توازن التبادلات الحرارية بين الأرض والشمس والفضاء وتشمل (غاز ثاني أوكسيد الكاربون، الميثان، والاوزون، وأوكسيد النيتروجين) وهي ما تسمى الغازات الدفيئة. وفي الوقت الحاضر ترجع مخاطر التغير المناخي بالمجمل إلى الغازات الدفيئة الناتجة عن الانشطة البشرية، هذه الغازات تقلل من كمية الطاقة المشعة (الاشعة تحت الحمراء الارضية) من الأرض إلى الفضاء وهذا التخفيض يؤدي إلى أرتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي السفلي وسطح الارض وبالتالي التسبب في تغير المناخ.[5]

وقد عرف الكثير من الباحثين والمختصين التغيرات المناخية كل حسب وجهة نظره، فمنهم من يرى أن التغير المناخي هو (اختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة وأنماط الرياح والامطار التي تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية مثل التغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة ومؤخرا بسبب نشاطات الانسان المختلفة).[6] ويركز هذا التعريف على أسباب التغيرات المناخية وهي سببين رئيسين هما: الأسباب الطبيعة التي بيناها أما الأسباب البشرية تتمثل بقيام البشر ببعض الأنشطة التي تهدد البيئة كتوليد الطاقة نتيجة أستخدام الوقود الأحفوري المسبب في زيادة الانبعاثات الكربونية أو قطع الغابات أو التصنيع وإنتاج الغذاء وغيرها، جميعها أدت إلى أرتفاع درجات الحرارة والعواصف والجفاف والتصحر ذوبان الجليد في المحيطات، مما تسببت في نقص الغذاء وتهديد الامن الغذائي وارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية وما يرتبط بها من مشاكل صحية جميعها تدفع الأفراد إلى النزوح للبحث عن بيئة تقل بها هذه المخاطر. هذه الاسباب هي التي ضغطت على الطبيعية ونتج عنها التغير في المناخ.

إن التغيرات المناخية هي التغير الحاصل في العوامل والظروف المناخية، سببها مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية وهي عوامل مترابطة وذات علاقة متبادلة تؤثر بعضها على البعض، كزيادة درجات الحرارة وقلة الهطول المطري والظواهر الجوية المتطرفة، والاستخدام البشري للموارد الطبيعية غير المسؤول، وتمثل تحدي كبير للأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما تترك آثار على الأنظمة السياسية التي لابد أن تباشر في رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط والبرامج للحد أو التكيف مع أثارها.

المطلب الثاني: تعريف أزمة النزوح والمفاهيم المقاربة لها

عرفت الامم المتحدة النازحين (بأنهم مجموعة من الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة سعياً لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالة من عدم الاستقرار أو حالات عنف أو انتهاك لحقوق الإنسان أو نتيجة الكوارث الطبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة)[7]

ويعد النزوح من أكبر المشكلات الانسانية التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر، ويمكن أن نعرفه بأنه انتقال مجموعة من الإفراد بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو أي حالة طارئة من مكان إلى مكان آخر داخل حدود بلدانهم، أما اللجوء يمكن تعريفه بأنه انتقال مجموعة من الأفراد إلى خارج الحدود القومية لبلدانهم أي: الهجرة إلى بلدان أخرى، والتي غالباً ما ترتبط بأسباب سياسية مثل أنعدام الاستقرار السياسي أو الشعور بالاغتراب السياسي والاجتماعي. أما الهجرة (الانتقال من منطقة تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تسمى منطقة الوصول ويتبع في تلك الحركة تغيير محل الإقامة، وتختلف تلك الحركة من حيث المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه إذ يمكن أن تتنوع حسب الظروف المختلفة التي تواجه السكان. وتجعل هذه الحركة السكان ينتقلون من مكان لآخر، وتكون لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية على الأفراد والجماعات)[8].

وظهرت مفاهيم جديدة للنزوح أرتبطت بالتغيرات المناخية "كالهجرة المناخية" و"الهجرة البيئية" و"اللجوء البيئي" جميعها تركز على هجرة السكان داخل أو خارج بيئتهم الاصلية بسبب هذه التغيرات وهذه المفاهيم جمعيها لا تحض بسند قانوني قوي ومقبول متفق عليه دولياً، ومع ذلك عرفت منظمة الهجرة الدولية الاشخاص الذين اضطروا للانتقال بسبب المناخ بأنهم الأفراد والجماعات الذين تركوا مكانهم الاصلي بشكل قسري وفوري بسبب الكوارث الطبيعية أو تركو مكانهم بشكل طوعي بسبب التغير التدريجي بعوامل المناخ ، مما نتج هجرة قسرية أو طوعية دائمة أو مؤقته. [9]

وتتمثل الآثار الاجتماعية نتيجة النزوح بسبب البيئة، إلى تغيير التركيبة الديمغرافية بأتجاه الزيادة العددية في منطق الوصول الذي يؤثر على مواردها وأقتصادها وكذلك يؤثر في الهوية الثقافية إذا كان هناك تباعد في الثقافات بين ثقافة الأصل والثقافات الوافدة والعادات الاجتماعية، وأن كان النزوح داخلي مثلما ذكرنا إلا أنه من المعروف لكل منطقة أو إقليم أو كابينة أو ولاية أو محافظة وأن أختلفت المسميات، لهم لون معين من الثقافة والهوية والعادات والتقاليد التي هي بلا أدنى شك لا تختلف جذرياً عن ثقافة النازحين، لكن توجد هناك فوارق واختلافات، وأيضاً قد يؤدي النزوح إلى توتر اجتماعي بين الطرفين لاسيما إذا كانت المناطق المضيفة تعاني من نقص المواد أو محدودية الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك يؤثر النزوح بتفكك الأسر والروابط الأسرية بسبب الاغتراب أو الفقدان، وهناك أثار نفسية على النازحين نتيجة فقدان الموطن والمواد.

أما الآثار الاقتصادية تتمثل في زيادة الطلب على الموارد مثل المياه الغذاء الخدمات، مما يؤدي إلى أرتفاع أسعارها كما يؤدي الى زيادة الإنفاق عليها الذي يرهق ميزانية الدولة، كما يترك النزوح آثار اقتصادية في سوق العمل مثل زيادة البطالة أو قلة الأجور لاسيما إذا كانت فرص العمل محدودة أو غير متوفرة، لكن بالمقابل يمكن أن يؤدي النزوح إلى تنمية الاقتصاد نتيجة العمل وزيادة الانتاجية، لكن بسبب الآثار الاجتماعية المتعلقة بالحالة النفسية ممكن أن تعيق هذا الجانب كما يمكن القول بسبب البطالة تتفشى الجريمة مما يشكل تحدي جديد أضافه للتحديات أنفة الذكر.

أما الاثار السياسية للتغيرات المناخية فهي ترتبط بالحقوق الاساسية للإنسان بحقه أن ينعم في بيئة سليمة ونظيفة، وهي سبب في زيادة الاضطراب والصراع بسبب نقص الماء والغذاء وزيادة العنف السياسي والنزعات الاجتماعية والجيوسياسية، بالإضافة الى صعوبة كبيرة في التمثيل السياسي للنازحين. ولا يقتصر الاثر السياسي للتغيرات المناخية في داخل حدود الدولة إنما يمتد إلى الابعاد الاقليمية والدولية التي من الممكن أن تكون عامل محفز للصراع الاقليمي والدولي بسبب قلة المياه ونقص ندرة الموارد.

لذلك تعد أزمة النزوح بصورة عامة من الأزمات التي تشكل تحدي كبير للمجتمعات الإنسانية وتتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتترك أثار على النازحين والأصعب من هذا هو صعوبة إيجاد حلول مستدامة لها، لذلك لا بد من رسم

السياسات لغرض تحجيمها وتقليل أثارها، وحتى تلك التي ترتبط بالتغيرات المناخية أو ما يطلق عليها بالهجرة البيئية من الصعوبة إيجاد حلول دائمة لها لكن من الممكن التكيف مع الآثار التي تحصل على تغير في النظم البيئية وتقليل أضرارها الناتجة عن أرتفاع درجات الحرارة أو الجفاف أو التصحر أو الفيضانات وغيرها. وهذا ما نتناوله بشكل مفصل في المطلب القادم.

المطلب الثالث: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح

تعد مسألة التغيرات المناخية من المسائل المهمة وهي الشغل الشاغل لجميع الأمم والشعوب، والنزوح المناخي هو أحد أهم نتائجها على الرغم من تعدد أسبابها بين الطبيعية والبشرية التي أثرت على أغلب المجتمعات، لا سيما المجتمعات الضعيفة والفقيرة والنامية التي تعتمد على الزراعة أو يرتبط عملها بمجالات تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية.

نتيجة الكوارث الطبيعية أضطر العديد من الأفراد والأسر والجماعات إلى ترك منازلهم بسبب هذه الظروف الصعبة التي تركت أضرارًا بالغة في البنى التحتية أو هددت حياة الإنسان بصورة مباشر، وأجبرتهم على الهجرة والنزوح وترك منازلهم والبحث عن مناطق أخرى.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة عن النزوح الناتج عن الكوارث أنه يسبب العديد من المشاكل وبسبب الكوارث الطبيعية تتعطل الحياة الأسرية، وتتزايد والبطالة بسبب فقدان الدخل، وظهور المشاكل الصحية أو زيادة خطورتها، وتعطيل التعليم، وزيادة الهشاشة في مواجهة المشاكل المستقبلية، وصعوبة المطالبة بحقوق الملكية والوصول إلى الخدمات الأساسية، وزيادة العنف القائم على الخطر الاجتماعي، وصعوبات عديدة على كبار السن.[10] وفي أغلب الأحيان يوضع النازحين في مناطق ومستوطنات غير نظامية وعشوائية أو هامشية لا تحظى بالخدمات الكافية لاسيما إذا ما اضطروا للهروب أكثر من مرة وإلى أكثر من مكان، وهم لا يحصلون على أعمال كافية أو قد تكون الاعمال غير نظامية أو منخفضة الأجر، ناهيك عن الضغوط والعوامل النفسية.

كما تعد التغيرات المناخية أكثر تأثيرا على صحة الافراد من خلال تلوث الهواء وأنتشار الأمراض وبذلك تكون سبب مباشر في انتقال الأفراد إلى مكان آخر. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن التغير في المناخ يؤدي إلى الهجرة على نطاق عالمي واسع، وتقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة إلى الأمم المتحدة أن حوالي (20) مليون شخصا يهاجرون قسراً إلى مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم بسبب الأحداث المتعلقة بالطقس كل عام. ويمكن أن يصل عدد الأشخاص المهاجرين بسبب الكوارث المناخية إلى (200) مليون بحلول 2050.[11] ويتوقع البنك الدولي أن تغير المناخ محركاً قوياً للهجرة الداخلية بسبب آثاره على سبل كسب عيش السكان وفقدان إمكانية العيش في الأماكن شديدة التعرض للمخاطر، وينشر توقعه بحلول عام 2050 الذي يؤكد فيه سيكون هناك (216) مليون مهاجر بسبب المناخ، وحسب الاحصائيات أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أضطر حوالى (86) مليون شخص إلى النزوح بسبب تغير المناخ، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (49) مليونا، وجنوب آسيا (40) مليونا، وشمال أفريقيا (19) مليونا، وأمريكا اللاتينية (17) مليونا، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى حوالي (5) ملايين. [12]، بينما يتوقع برنامج (إي بي) أن يصل العدد إلى (1.2) مليار مهاجر بسبب المناخ بحلول ذات العام. وتتوقع منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة أن يكون هناك (1.4) مليار مهاجر بسبب المناخ بحلول عام 2060، بينما تتوقع منظمة الهجرة الدولية إن العدد يصل إلى 1.4 للعام نفسه. [13].

كما أن الفيضانات في أفريقيا عام 2020 دفعت أكثر من مليون شخص إلى الهجرة المناخية بحثاً عن أماكن أكثر اماناً ولم يقتصر الأمر على الفيضانات بل شهدت بعض المناطق تشققات أرضية بسبب سرعة المياه وأدت إلى وفاة (500) شخص ونزوح (700) الف أخرين الى مناطق مختلفة بعد أن دمرت مناطقهم وتوقفت الخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، وهذا يشير بصراحة الى أن التغيرات المناخية لها أثار كارثية ومنها النزوح والهجرة ولا يقتصر الأمر على أفريقيا إنما يشمل مناطق مختلفة من العالم.[14]

وهذه النسب والتوقعات تشير إلى حجم أثر تغير المناخ على الهجرة والنزوح، مما يستدعي الأمر الوقوف عندها وإيجاد البدائل المناسبة لها، فهي مهدد حقيقي لعموم الأمن الإنساني وأمر مواجهتها لا يكون إلا عن طريق التعاون الدولي عبر النظر الى اتفاقيات البيئة والمناخ على إنها التزامات حقيقية واجبة الالتزام والتنفيذ والتطبيق من لدن حكومات الدول، لاسيما من جانب الدول الصناعية ودعم الدول الهشة.

إن التغير المناخي يؤدي إلى تفاقم مشكلة النزوح والهجرة المناخية نتيجة عوامل اقتصادية تتمثل بنقص المواد الغذائية والمائية مما تدفع بالنزوح أو الكوارث الطبيعية أو تدهور جودة الأرض بسبب الجفاف والتصحر والملوحة أي المناخ المعيشي المتدهور. وبذلك يجب التعامل مع قضية التغيرات المناخية من منظور شامل يتضمن سياسات واستراتيجيات والتكيف والتخفيف لأجل عدم تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن تلك الظاهرة.

المبحث الثاني: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح في العراق بعد عام 2003

يعاني العراق العديد من المشاكل البيئية وهي ليست وليدة اللحظة أو منذ فترة زمنية وجيزة، لا بل أنها تمتد لفترات زمنية متباعدة بسبب عوامل داخلية ساهمت بها وعوامل خارجية فرضت علينا أمرًا واقعًا، ويعاني البلاد من تلوث الهواء والماء والتربة ويعاني من تخلف القطاع الزراعي بالرغم نسبة كبيرة من مواطنيه يعتمدون على الزراعة، لا بل أن العراق بلد زراعي، كما أن هذا القطاع شهد هجرة الكثير من اليد العاملة منه بسبب التغيرات المناخية، أو بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجائرة، مما ترك آثار سلبية عديدة أثرت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأهمها الهجرة المناخية التي بدورها أوجدت أثار كبيره على المجتمع وعلى النازحين أنفسهم. لذلك سينقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على النظام البيئي والزراعي

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على النظام البيئي والزراعي

يعاني النظام البيئي في العراق من العديد من المشاكل منها طبيعية ناتجة بفعل التغيرات المناخية ومنها من صنع الإنسان، وأول هذه المشاكل وأهمها هي مشكلة التلوث سواء على صعيد الهواء الذي لا يقتصر أثره على منطقة المصدر، إنما يمتد إلى أغلب المناطق بفعل سرعة انتشاره، مما يجعل هذا النوع من التلوث المهدد الأكبر للنظام البيئي.

أما تلوث المياه فمن المعروف أن العراق يعتمد على نهري دجلة والفرات وروافدهما، كذلك يعتمد على المياه الجوفية، وبحسب وزارة البيئة العراقية أن 90% من المياه ملوثة بفعل عدم معالجة مياه الصرف الصحي وطرحها في الأنهار، أضافة الى رمي المخلفات وبزل مياه المبازل في نهري دجلة والفرات وأثار النفط والمعامل وغيرها من العوامل.

تمر البلاد بالعديد من المشاكل لاسيما على الصعيد الغذائي والزراعي نتيجة آثار التغيرات المناخية حتى أن البلاد وصف بأنها من الدول الخمس الاولى تأثراً بهذا التغير، ولأسباب عدة تأتي في مقدمتها مشكلة المياه، إذ تتعرض الموارد المائية في العراق لضغوطات متزايدة لأسباب داخلية عديدة أولها النمو السكاني والتطور الاقتصادي وطرق الري التقليدية وإطلاق كميات كبيرة من المياه إلى شط العرب بهدف دفع اللسان الملحي، فضلا عن زيادة سحب المياه من المجتمعات الواقعة على منابع وضفاف نهري دجلة والفرات.

فضلا عن هذا تواجه المياه العراقية مشكلة الملوحة وتدهور في التربة المرتبطة بالأنشطة البشرية الصناعية والزراعية، بالتالي فإن (10) محافظات عراقية من أصل (18) محافظة لا تمتلك مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهذا يؤدي الى تلوث بيئي خطر، وأن ندرة المياه أو قلتها سوف تؤدي الى مخاطر كبيرة تعود على الأراضي الزراعية، وحسب تقرير البنك الدولي الذي يشير إلى احتمالية أن تنخفض نسبة المياه في العراق إلى (20 %) بسبب التغيرات المناخية .[15]

كذلك طبيعة مناخ العراق القاري موقعه الفلكي الذي يكون في المناطق الجافة وشبه الجافة ولا تهطل فيه الأمطار بكميات كافية وهامشية وتأثير البحار عليه وتأثره بظاهرة الاحتباس الحراري التي زادت من أرتفاع درجات الحرارة في الصيف وأدت الى قساوة الظروف المناخية.[16] كما أن قلة الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الامن الغذائي تعرضت إلى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار، وحتى المياه الاروائية الشحيحة فأن درجة ملوحتها العالية أصبحت ذات تأثير سلبي على المحاصيل، لاسيما من ناحية جودة التربة

للمحاصيل الحقلية وهذا أدى إلى قلة الاراضي القابلة للزراعة أو ضعف مستوى جودة المنتج وأرتفاع أسعار المواد الغذائية ويزيد من الاضطرابات الاجتماعية نتيجة ضغوطات الاستيراد فضلا عن فقدان المحصول العراقي الميزة النسبية التي تؤهله للمنافسة الخارجية.[17]

أما الأسباب الخارجية أن الأمن المائي العراقي يعاني من تحديات بسبب أعتماده على التدفق المائي من الدول المجاورة والعراق بلد مصب يعتمد على أكثر من(60 %) من موارده المائية على الخارج من (تركيا، ايران، سوريا). والرفض المستمر لمبدأ تقسيم المياه وتوزيعها بشكل عادل. إذ وصلت النسبة الى 50% مقارنة بالسنوات السابقة لاسيما أن تركيا قد ساهمت في انخفاض المخزون المائي.[18]

إن شحة المياه وتدهور النظام البيئي تجبر الأسر والمجتمعات عن التخلي عن موارد رزقها والهجرة الى المناطق الحضرية ويلاحظ العديد من الأسر تخلت مجبرة عن مورد دخلها والنزوح إلى أماكن خرى بحثا عن فرص العمل. وهناك أكثر من (11) ألف عائلة نازحة (حوالي 68 ألف فرد) في المحافظات الوسطى والجنوبية بسبب الجفاف وتدهور الأراضي وارتفاع تراكيز الملوحة في عديد من الأنهار والروافد المهمة. وقد شكل خطراً كبيراً يحيق بالثروة الحيوانية والزراعية، وتشير منظمة الهجرة الدولية أن عدد الذين نزحوا من أماكن سكناهم بسبب الجفاف وشحة المياه يقدر ب (20) الف وأرتفع إلى (130) ألف في عام 2023 [19].

لذلك أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات حساسية لتغير المناخ والذي يتأثر بعوامل عديدة كدرجة الحرارة ومعدل هطول الأمطار والجفاف والتبخر والتملح، جميعها تدفع باتجاه قلة أنتاج المحاصيل الزراعية أو قلة جودتها مما سيؤثر على كمية الغذاء المتوفر في الاسواق والذي ينعكس على الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة الاساسية للأفراد من الغذاء، وهذا بدوره يدفع الحكومة إلى الاستيراد بسبب قلة الإنتاج المحلي مما يكلف مبالغ مالية كبيرة فضلا عن التقلب في أسعار المواد الغذائية في الأسواق من خلال التأثر بالأسعار العالمية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية

يؤثر التغير المناخي على الاقتصاد ويتسبب في أرتفاع التكاليف الاقتصادية للأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية ويتطلب الإجراءات الوقائية والتكيف مع التغيرات المناخية، ويؤثر هذا التغير على الأغذية والموارد المائية والصحة والعمليات الصناعية.

ويعد العراق من بين أكثر الدول تضرراً، وأثرت التغيرات المناخية بشكل واسع في الأجواء العراقية ونتيجتها تشهد البلاد أزمة تصحر في جميع المواسم أدت إلى أختفاء بعض الجداول المائية للأسباب أنفة الذكر، ثم تقليص المساحات الزراعية فضلا عن كثرة العواصف الترابية، ويشهد العراق أزمة نزوح داخلي بسببها.

وأكد التقرير الصادر عن "المنظمة الدولية للهجرة" أنها سجلت في نهاية عام 2021 ما يقرب (20) ألف نازح في (10) من محافظات العراق بسبب تدهور الظروف البيئية والمناخية من جانب وضعف الاستجابة اللازمة من الدولة العراقية من جانب أخر، وفي الوقت ذاته أجرت دراسة قام بها المجلس النرويجي للاجئين في عام 2021 وتوصلت إلى أن المناطق المتأثرة بالجفاف أجبرت أسرة واحدة من كل(15) أسرة على الهجرة بحثا عن العمل.[20]

وقد شهدت المحافظات الجنوبية مثل ميسان والبصرة وذي قار عدد كبير يفوق بقية المحافظات من عمليات النزوح الداخلي الناجمة عن شحة المياه خلال العقد الماضي، لذلك تواجه البلاد تحديات سياسية واجتماعية وأقتصادية وبيئية وديموغرافية بسبب أزمة النزوح وعندما تقترن المسألة بعدم وجود البيانات الكافية أو الدقيقة، [21] مما يجعل الحالة العراقية أكثر تعقيداً لكن بسبب الإحصاء السكاني الأخير في 2024/12 يمكن أن يوفر البيانات اللازمة والدقيقة لاسما أن معاييره جاءت شاملة ويمكن الاستفادة منها في بحث وتحليل وحل هذه الازمة وما تثيره من مشاكل.

أن تغير المناخ في العراق يؤدي الى تفاقم نقاط الضعف الاقتصادية وتقويض سبل العيش، ويجعل الناس من الصعب البقاء في مواقعهم الأصلية، وتبرز العلاقة بين التغيرات المناخية وتزايد مؤشرات الفقر في العراق، وفق البيانات الدولية التي تظهر أن العراق يعد من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تسجل معدلات في الفقر، وتعاني بعض مناطق الجنوب من عدم كفاية المياه الصالحة للشرب والزراعة والصناعة، لذلك هي أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي الذي قلص الوظائف المرتبطة بالزراعة وما يحيط بها، ومن المتوقع أن تنخفض

هذه الوظائف بنسبة (11.5%) على المدى المتوسط، وهذا يفاقم الفقر في العراق لدى المجتمعات المرتبطة بالزراعة او هجرتها للعيش والكسب الرخيص او غير القانوني[22]

كما أن "تقرير التنمية البشرية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2015" يوضح إلى أن مؤشر الفقر بلغ (0.052)[23] أما التقرير لعام 2019 يضع مؤشر دليل الفقر بين السكان في الفترة بين عامي 2007–2018 بلغ نسبة (8.6%) وبلغت شدة الحرمان (37.9%) في حين أن تقرير عام 2020–2021 أستمرت باستقرار النسب على نفس المؤشرات.[24] وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية بلغت نسبة الفقر عام 2022 حوالي (22%) وانخفضت عام 2024 إلى (17)% بسبب سياسات الحكومة العراقية بتوفير الوظائف في القطاعين العام والخاص.[25]

إن الهجرة البيئية التي يتأثر بها العراق ربما تفوق بقية البلدان العربية ويؤثر التصحر على (39 %) من الأراضي كما أن زيادة الملوحة بنسبة(54 %) من المساحة المزروعة. كما أن السدود على منابع نهري دجلة والفرات بوصفهما شريان الحياة في البلاد أدى إلى أنخفاض كبير في تدفق المياه وبالتالي نقص كبير في الموارد المائية.[26] وآثر على إنتاج الغذاء وزيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية وابطاء النمو الاقتصادي وصعوبة الحد من الفقر،[27] وأرتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى الرفاهية بين الفئات الفقيرة ولاسيما سكان الريف ترك آثار سلبية على صحة الأفراد وأمنهم الغذائي.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية

تغير المناخ له آثار اجتماعية عديدة، ويؤثر بشكل خاص على البلدان النامية التي تعاني من تفاقم مشكلات الأمن الغذائي، وحدوث ندرة في المياه العذبة، وزيادة أنتشار الأمراض والأوبئة، كما أن التغيرات المناخية تغذي التوترات الاجتماعية والاقتصادية وتتفاقم نتيجة التفاوت في التأثيرات، ويتعرض الفقراء والمجتمعات المهمشة لمخاطر أكبر، لاسيما أن الفقراء أكثر عرضة للتغيرات المناخية بسبب اعتمادهم على الزراعة، فهناك صلة بين الفقر وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية في البلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الزراعة، ولا يقتصر الأمر في المناطق الريفية بل يمكن سحبة إلى المناطق الحضرية، وتكون الأسر الفقيرة في هذه المناطق عرضة لمخاطر المناخ بسبب الاستقرار في مواقع أكثر خطورة، مع بنية تحتية متهالكة أو معدومة ومساكن سيئة البناء.[28]

وما يزيد من تعقيد الأوضاع الكثافة السكانية العالية تشكل دائما عاملا قويا تنذر بنشوب نزاع، وثبت ايضاً أن التفاعل بين النمو السكاني وندرة المياه عامل مهم غير أن عدم الاستقرار السياسي وعوامل أخرى تبدو عوامل تنذر بنشوب نزاعات وعلاوة على ذلك فإن الدراسات الكمية إذا كانت لا تؤكد احصائياً وجود صلات مهمة بين العوامل البيئية والنزاعات، فهذا لا يعني عدم وجود تلك الصلات، بل أن العوامل البيئية يمكن أن تؤدي الى تفاقم ديناميكيات النزاع ومخاطرة بواسطة مسارات متعددة وغير مباشرة تتفاعل بطرق معقدة مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي عوامل تنحو أن تشكل الأسباب لنشوب نزاع مسلح.[29]

التغيرات المناخية لا تخلق الصراعات، بل هي تفاقم الأوضاع المتوترة أصلاً ، كما يمكن وصفها عامل من عوامل النزاع، وهناك من يرى في المستقبل حروباً بسبب المناخ يكون من شأنها دفع كتل سكانية كبرى إلى الحركة من مكان إلى مكان،[30] أو بسبب منافسات حتمية على موارد شحيحة، ونرى في حالة مخيم "بونجا " في إثيوبيا، والدخول في سلسلة من المشكلات نتيجة لتذمر السكان الأصليين من استنزاف اللاجئين للمحاصيل الزراعية والموارد المائية.

يرى (كينيث والتز)** أن الصراعات والحروب تنشأ بسبب العدائية التي يحملها البشر بطبيعتهم التكوينية متى ما سمح لهم اظهارها لذا فأن الأفراد يميلون إلى العدوان والصراع وتلعب الحالات المناخية والرقعة الجغرافية وكذلك مستوى الإهمال والاحباط دور بارز في حال العنف والعدوان الذي يبدأ الافراد بممارستها بشعور اللاوعي.[31] ولما كان الأمن المجتمعي هو محصلة نهائية للأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الصحي والامن المائي ويرتبط بشكل مباشر بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتم عن طريق الحفاظ على الموارد وحماية وزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة.[32]

ونتيجة التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على المجتمع العراقي إذ أن أرتفاع درجات الحرارة درجتين بحلول عام 2050 يعني المزيد من الآثار السلبية على المجتمع وتهديد أمنه واستقراره ورفاهيته من الوصول الى كفايته من الغذاء بأسعار مناسبة، فضلاً عن عدم حصوله على كميات كافية من مياه الشرب والسقي إذ عرفت البشرية على مر التاريخ وسيلة تكييف مهمة للتخلص من الجفاف هي الهجرة بحثاً عن البيئة الملائمة للعمل والعيش.

وتنطوي هذه التغيرات على تحديات متعددة الأوجه للهشاشة، بل أنها تخلق الظروف التي تؤدي الى الصراع والعنف، التي أن يستمر هذا التغير يؤدي إلى أضرار بالغة مثل الصراع القبلي نتيجة شحة المياه في بعض المحافظات وهي أحد أسباب النزاعات وأن زيادة وتكرار الجفاف هو محرك للصراع. كما التغير في الموارد أو البنية التحتية المشتركة غير المتساوية يمكن أن يصبح توزيع الموارد المائية محركا جديدا للصراع بحجة عدم كفاية العدالة التوزيعية مع تزايد ندرة المياه، على سبيل المثال توزيع المياه هو نقطة الخلاف بين المزارعين وسكان الاهوار، ويتم استخدام (75%) من المياه من قبل قطاع الزراعة للري وإنتاج الغذاء وأن ما يقدر (18%) من المياه للاستخدام الصناعي والبلدي والاهوار والباقي مخصص لمزارع الأسماك والثروة الحيوانية، وهذا يخلق تصورا بآن المزارعين لديهم حصة غير متكافئة من موارد المياه واخيراً قضية تخصيص المياه قضية خلافية وغالبا ما تندلع الخلافات حول التخصيص والاستخدام العادل لموارد المياه.[33]

ويمكننا القول أن النقص الحاد في المياه والموارد ولاسيما في المناطق الريفية ينجم عنه زيادة المنافسة وصعوبة المحافظة على الزراعة ويولد الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي ويمكن أن يسفر عنه مزيد من العنف المحلي بين المجموعات المختلفة وبالتالي يؤدي إلى والنزوح على نطاق واسع. لذلك لا بد من تكثيف الجهود في سبيل مواجهة جميع آثار التغيرات المناخية ومنها الهجرة البيئة الداخلية أو النزوح بسبب البيئة، وهذا ما سنتناوله في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث: السياسات العامة لمواجهة الهجرة البيئية في العراق

الهجرة البيئية حصلت في العديد من البلدان سواء أكانت داخلية أم خارجية وأصبحت واقع جديد يجب التعامل معه، وبينا أن العراق بلد تأثر بشكل كبير من التغيرات المناخية لذلك لا بد من وضع السياسات وتنفيذها من أجل المواجهة والتكيف وتقليل الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية بشكل عام وفي سياق أزمة النزوح أو الهجرة البيئية الداخلية بشكل خاص. ولغرض بحث هذا الموضوع سنتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: رسم السياسات والتشريعات والتعاون الدولي

المطلب الثاني: الاقتصاد الاخضر والاستخدام الأمثل للمياه

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية

المطلب الاول: رسم السياسات والتشريعات والتعاون الدولي

حماية البيئة من التغيرات المناخية لابد أن تبدأ من رسم السياسات والتشريعات الوطنية، وبما أن الدستور يتميز بالعلو على غيره من القوانين لا بل أن القوانين والتشريعات الوطنية تستمد شرعيتها منه، فنجد أن الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في نص المادة (33) يوكد "على حق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة، وأن الدولة ملزمة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي". كما ينص على "ضرورة حماية وتحسين البيئة من خلال معالجة الأضرار والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية" [34]

أما على المستوى التشريعي كان العراق من أوائل الدول العربية التي فكرت في حماية البيئة والحد من تدهورها، وقام بتأسيس الهيئة العليا للبيئة البشرية والتي تشكلت بموجب أمر ديوان الرئاسة المرقم (2411) في 1974. وعند العودة إلى الفترة الزمنية التي تبناها موضوع البحث نجد أن وزارة البيئة تأسست في العراق بعد عام 2003، بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت نتيجة للتدور الذي لحق بالبيئة العراقية، وما تعرضت له من تدهور كبير يؤثر على حياة الانسان العراقي، وتعد الجهة التنفيذية المسؤولة عن حماية البيئة على المستوى الداخلي وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في مجالات البيئية على المستوى الخارجي.

ووفقاً إلى قانون حماية وتحسين البيئة تم إنشاء مجلس حماية البيئة على المستوى الاتحادي وعلى المستوى المحلي للمحافظات ويرتبط بوزارة البيئة، مهمته معالجة أغلب المشاكل التي ذكرناها سابقاً، والتي تعاني منها البلاد، مثل حماية الهواء والماء والبيئة من التلوث الناجم عن استكشاف واستخراج الثروة النفطية والغاز الطبيعي وحماية الأرض والتنوع الاحيائي والرقابة البيئية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حماية البيئة، إلا أنها لازالت تعاني بفعل العوامل البشرية أو التغيرات المناخية، مضاف لها حجم الإنفاق على العمليات العسكرية لمواجهة العصابات الارهابية التي سيطرت على بعض محافظات البلاد عام 2014، وما رافقها أثار تمثلت بالنزوح الجماعي وتدمير البنى التحتية وكلفة إعادة أعمارها، ولم يقتصر الأمر على هذا بل شهد العالم في 2020 أنتشار وباء كورونا وما رافقه من ركود عام وقله الطلب على النفط، مما أدى إلى أنخفاض أسعاره في السوق العالمية، وما رافقه من سياسات مالية خاطئة أتخذت قرارها بخفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وفقاً إلى (الورقة البيضاء).* التي أثرت على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تكن البيئة والسياسات البيئية ضمن أولويات أهتمامات الدولة العراقية في ذلك الحين رغم تبني مشروع أنعاش بلاد وادي الرافدين لمواجهة التغير المناخي، مما دفع الحكومة العراقية في عام 2024، إلى تبني الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية 2024–2030 وتمثل جهودًا تطوعية منسقة بين المؤسسات الوطنية والخبراء البيئيين والمجتمع المدني، تحت إشراف وزارة البيئة، وتشمل الاستراتيجية عدة مجالات مثل إنشاء محطات الطاقة المتجددة، تأهيل مواقع الطمر الصحي، ومشروعات مكافحة التصحر، بالإضافة إلى تقنيات الري المتقنة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة أثر التغيرات المناخية وضمان استدامة البيئة.

أما على صعيد التكيف وفق التعامل والتعاون الدولي، نجد من الأفضل أن تكون حلول مشكلة التغيرات المناخية تكون بمساهمة كل البلدان، وضمن مبادئ "اتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ" "واتفاقية باريس" المبنية على أساس المسؤولية المشتركة.

إن العراق عازم على الارتقاء بملف التغيرات المناخية لأنه يدرك خطورتها في الوقت الذي يسعى فيه إلى إرساء مفاهيم الاقتصاد الأخضر وأن المركز الوطني المعني بالتغيرات المناخية يحتاج الى الدعم والاسناد ولابد من توفير الدعم الدولي مالياً وفنياً ودبلوماسياً للمشاركة في رسم السياسات الدولية والإقليمية والوطنية لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، ويعمل على رسم سياسات التكيف الوطنية (NAP) وبتمويل من "صندوق المناخ الأخضر" (GCF) ومساعدة مع برنامج "الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP) التي ستكون مع الخطط الوطنية التي يعتمد عليها البلاد لمعالجة القطاعات الضعيفة والهشة خلال السنوات القليلة القادمة، كما سيكون من ضمن الأولويات هي معالجة شحة المياه ونوعيتها وتحقيق استدامتها.

ونتيجة للظروف الإقتصادية يحتاج العراق إلى تعاون إقليمي ودعم دولي لتمكينه من تأسيس أنظمة صحية قوية صامدة ومقاومة للظروف الصعبة لحماية صحة الإنسان وحماية النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز المرونة تجاه الآثار ومخاطر الكوارث المرتبطة بالسيناريوهات المحلية لتغير المناخ وتعزيز التكيف في القطاعات الهشة.[35]

ومنذ الانضمام والتصديق على اتفاقية باريس عام 2021 أحرزت الحكومة العراقية بعض التقدم في استجابتها لتأثيرات تغير المناخ من خلال خطط جديدة للتكيف وتخفيف الآثار.[36] وقدم العراق رؤية لمواجهة التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات سميت بالمساهمة المحدود NDC وهي تمثل التزام الحكومة العراقية بتقليل الانبعاثات نسبة 1–2% حتى عام 2030 ومعالجة شحة المياه وتعزيز الاقتصاد الأخضر بدعم من المنظمات الدولية المتخصصة، وكذلك (مشروع تحفيز العمل المناخي) وتقدر قيمة (6.8) مليون دولار من الجهات المانحة (كندا وبريطانيا) لمدة 2022–2024، لدعم الحكومة العراقية بمجالات الطاقة المتجددة وتحسين قدرات العراق فيما يخص دبلوماسية المياه العابرة للحدود، وتعزيز استعداده لمواجهة الجفاف والحد من أثاره.[37]

كما قدم فريق الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة العراقية، بتنظيم مؤتمر المناخ الأول في محافظة البصرة عام 2023. وأنبثق عنه "إعلان البصرة" ويهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والمالية للعراق لمواجهة تغير المناخ من خلال إدماج استراتيجياتِ التكيف المتوسطةِ إلى الطويلةِ الأجل في التخطيط الوطني والمحلي.

وعلى مستوى الامن المائي أنضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه ليوضح التزام البلاد بتعزيز التعاون الإقليمي وضمان حق الاستخدام العادل للمياه، وتعمل منظمتين (اليونسكو) و (الفاو) لتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، نحو استخدام أمثل للمياه الزراعية، وينفذ برنامج الأغذية العالمي (WFP) مشاريع التشجير تماشياً مع هدف الحكومة بزراعة خمسة ملايين شجرة بحلول عام 2029.

وتسهم هذه الجهود بشكل مباشر في الاستراتيجية الوطنية من خلال خطة التكيف المحلية، بينما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)تحول العراق بعيداً عن الاعتماد على النفط من خلال خطة التكيف الوطنية (NAP) التي تحدد الجهود لتقليل الانبعاثات والاستعداد لتأثيرات تغير المناخ. وتساعد الأمم المتحدة العراق أيضاً في إعداد مساهماته المحددة وطنياً (NDCS) لعام 2025، والتي تعكس التزام البلاد بتقليل الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ كجزء من أتفاق باريس.[38]

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر والاستخدام الأمثل للمياه

الاقتصاد الأخضر في العراق يشير إلى الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال إعتماد مشاريع خضراء تهدف إلى حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة. وشهد هذا المفهوم زيادة في الاهتمام، بدعم من منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستغلال صندوق المناخ الأخضر لدعم المشاريع البيئية ومواجهة التغيرات المناخية، وهذا ما عمل عليه العراق في مؤتمر (COP 29) في باكو، بعد أن بين الوفد المفاوض أن البلاد أنتقلت إلى مرحلة تنفيذ السياسات، وهذا يتطلب دعم دولي وأممي لتنفيذ المشاريع الكبيرة ومواجهة التغيرات المناخية والاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن بشرط أن يتم التخلي عن الوقود الأحفوري بشكل تدريجي بما لا يسبب الضرر باقتصاد البلاد. كما تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال هذا الاقتصاد، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

أن العراق يتمتع بمساحات خضراء شاسعة ويمتلك 40 مليون نخلة في سبعينات القرن الماضي، إلا أنها إنخفضت إلى ما يقارب 12 مليون بسبب الإهمال والتدمير في فترة النظام السابق وتدمير الغابات، لذلك يجب تبني مبادرة الارض الخضراء التي تهدف إلى زرع مليار شجرة في جنوب وغرب العراق، الأمر الذي يقلل من أنبعاث الغاز ويثبت التربة ويساهم في الإصلاح الزراعي، الذي بدوره يساهم في الاقتصاد العراقي من خلال تنشيط القطاع الزراعي وتحقيق الموارد الاقتصادية عن طريق الزراعة والاستثمار في الاقتصاد الأخضر، كما على الحكومة العراقية والوزارات ذات الشأن العمل على إطلاق حملة كبيرة ولفترة زمنية محددة ما يقارب إلى عام 2030 لزراعة هذه الفسائل في المناطق المحددة، وحسب نوع وطبيعة كل فسيلة وما يلائمها من تربة ومياه.[39]

إما الاستخدام الامثل للمياه فيمكن القول ندرة المياه أو نقصها تعد من المشاكل ذات التأثير المباشر على جميع قطاعات المجتمع وازاء خطورة هذه المشكلة وما ينجم عنها من آثار سلبية، يمكن البحث عن طرق وأساليب وإجراءات لأداره الموارد المائية والاستخدام الأمثل من خلال ما يأتي:[40]

اولاً– الحلول القانونية من خلال تفعيل القوانين النافذة، من أجل توفير المياه الصالحة للشرب وتصريف مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً– أستخدام التكنولوجيا من خلال أبتكار تقنيات جديدة تساعد الحفاظ على المياه وإمكانية تطويرها.

ثالثاً– تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعميم فكرة الشراكة، وهناك دور متزايد للتمويل المقدم من القطاع الخاص للبنية التحتية المائية كون مساهمة القطاع الخاص في معالجة ندرة المياه تعد من الحلول المأمولة في معالجة هذه الظاهرة.

رابعاً– تجميع مياه الامطار من خلال بناء السدود في الأماكن التي يمكن البناء فيها من الناحية الجغرافية وتطوير البني التحتية، التي تساهم في توزيع المياه بشكل عادل، وتساهم في التقليل من الهدر في المياه من خلال مد الجداول والأنهار المبطنة التي تقلل من ضائعات المياه وتحافظ عليها من التلوث.

ولا بد من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك جهود منظمة الأمم المتحدة، يجب تأسيس شراكات فعالة بين العراق والدول المجاورة مثل تركيا وسوريا لضمان حصص المياه العادلة من الأنهار الدولية، كما يجب دعم وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو ومنظمة

الأغذية والزراعة (فاو) في تعزيز إدارة المياه وتحسين الكفاءة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير أنظمة المياه وحماية الأنهار، مع التعهد بالخطوات الجماعية والتعاون المشترك، وكذلك الدخول في مفاوضات مباشرة من ايران حول موضوع تغيير مجاري الأنهار والجداول مثل الكرخة والكارون واكثر من 40 رافد آخر في المناطق الشرقية للبلاد، كون هذا العمل يحرم العراق من حقه في المياه وأدى إلى جفاف مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ويمثل عمل لا يتفق مع قواعد القانون الدولي العام.

ونرى اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية نظمت المبادئ التي يجب أتباعها بما في ذلك ضرورة العمل بالتعاون مع الدول المتشاطئة وعدم الإضرار بالمصالح والبيئية التحتية للدول الأخرى، وينبغي على الدول أيضاً مراعاة حقوق الدول الأخرى في الوصول إلى الموارد المائية. وهذا الأمر ينطبق على تركيا وسوريا في قضية بناء السدود التي تعيق التعاون الدولي بين الدول على الأنهار المشتركة، إذ ركزت اتفاقية الامم المتحدة حول الأنهار الدولية عدم الاضرار بمصالح الدول الاخرى التي تعتمد على نفس الموارد المائية.

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية

تؤثر التغيرات المناخية بشكل خطير على أبسط حقوق الإنسان، كحقه في العيش الكريم، والحصول على الموارد كالماء والهواء والطعام، والحصول على الأمن الشخصي، وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى لفت انتباه الحكومة وتقديم صور الدعم اللازم للتكيف والعمل على بناء قدرات الجماعات الإنسانية المتضررة للتقليل من مستويات تأثيرهم بالتغيرات المناخية.

إن منظمات المجتمع المدني تسعى لتكوين رأي عام فاعل ومؤثر داخل الدولة من أجل الضغط على صناع القرار لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي فأصبحت تشكل قوة سياسية لا يستهان بها في مجال البرامج البيئية.[41]

لذلك يجب النظر إلى المجتمعات المعرضة لخطر النزوح والنازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم على أنهم أشخاص يتمتعون بالحقوق.[42] وتمارس هذه المنظمات دور مهم في رسم السياسات وتنفيذها والنتائج البيئية، ويمكن أجمال دور المجتمع المدني في هذا الشأن، من خلال الآتي:[43]

اولاً– التحفيز على المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي: يمارس المجتمع المدني دوراً في التقليل من آثار التغيرات المناخية من خلال الحث على المشاركة المجتمعية في تبني سلوكيات تدعم النظم البيئية المستدامة، وتنمية الوعي والتثقيف بقضايا التغير المناخي، كما يساهم في تعزيز الوعي حول التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية وآثارها على الحياة الإنسانية.

ثانياً– التمثيل والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات البيئية وحصد النتائج البيئية من خلال التأثير على السياسات المتعلقة بالتغير المناخي، والتوجيه على صنعها بصيغة سياسات عامة أي إصدار تشريعات لمواجهة التغيرات المناخية، أو تقديم المعلومات والبيانات اللازمة وكذلك المشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات، كما بإمكان هذه المؤسسات العمل على دعم المشاريع والمبادرات التنموية المستدامة التي تهدف إلى معالجة أسباب التغيرات المناخية ذات البعد البشري وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً– الدور الرقابي: من المعروف أن لمنظمات المجتمع المدني دور رقابي على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الحث والتأكيد على أن هذه المؤسسات تنفذ التزاماتها الدولية والاخلاقية بتطبيق سياسات مواجهة التغيرات المناخية، ويظهر بشكل واضح من خلال تقديم تقارير وتقييمات حول أدائها.

رابعاً– تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة بما يشمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، والمواطنين، إذ من شأن هذا التعاون أن يسهم في تنسيق الجهود وتعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة التغير المناخي.

خامساً– المشاركة في الاستجابة للنزاعات والأزمات المناخية: يؤدي المجتمع المدني دوراً حيوياً في حالات النزاع والتعرض للأزمات البيئية، من خلال دوره في المساهمة بتوفير الخدمات ومساعدة المتضررين من تلك الأزمات والكوارث البيئية.

كما تمارس المنظمات غير الحكومية دور مهم ومحوري في دعم نازحي المناخ، من خلال تقديم الإغاثة الإنسانية وتنظيم المؤتمرات، التي تسلط الضوء على أزمة النزوح الناتجة عن التغيرات المناخية، وتعمل على إعداد الدراسات والتقارير اللازمة للتوعية بكل الخطورة التي

يتعرض لها النازحون، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر لهم في مجالات عدة مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، وتساهم في تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات لمواجهة هذه التحديات.

وأثبتت مؤسسات المجتمع المدني أهميتها وكفاءتها في معالجة العديد من القضايا وتقديم الحلول لمعالجتها، من خلال الضغط على صناع القرار، علاوة على ذلك كان للمجتمع المدني دور كبير وحاسم في دعم الحكومة في مختلف الأزمات والمواضيع، لذلك يجب على الحكومة إشراكه في استجابتها لتغير المناخ وسيكون له دور مع الجهات الفاعلة الاخرى في تعزيز الشفافية والنجاح في الاستجابة للتغيرات المناخية.

الخاتمة:

يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب التغيرات المناخية والآثار البيئية المترتبة عليها، ويأتي ترتيب العراق خامساً من بين البلدان الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، بسبب قلة الأمطار وأرتفاع درجات الحرارة والتصحر وزيادة الملوحة، مما أثر ويؤثر على الزراعة والموارد الطبيعية. وترك آثار على إنتاج الغذاء على الصعيد المحلي بسبب النزوح وهجرة الاراضي الزراعية وتأخر النمو الاقتصادي وهو ما يشكل تهديد للأمن الغذائي.

إن البلاد تشهد أزمة نزوح داخلي حقيقية أثرت بشكل واسع على أرتفاع معدلات الفقر، ولا سيما بين سكان الريف الذين نزحوا إلى المدن بحثاً عن بيئة آمنة توفر لهم سبل العيش، وهذا الأمر بلا شك خلف أثار وخيمة على النازحين أنفسهم وعلى مناطق الوصول وعلى الحكومات العراقية المتعاقبة.

لذلك يجب العمل الجاد على التكيف والمواجهة بالاعتماد على الامكانيات والقدرات الذاتية المتوفرة داخل البلد، مثل نشر الوعي بمخاطر التغيرات المناخية، والاستخدام الأمثل للمياه والقيام بمبادرات تساهم بتعزيز الاقتصاد الاخضر من جانب المواطنين، أما من جانب الحكومة لابد من النظر الى موضوع التغيرات المناخية بوصفه التزامات قانونية وأخلاقية واجبة التطبيق أمام المجتمع العراقي والمجتمع الدولي والعمل على إيجاد بدائل مستدامة من خلال أستخدام الوسائل الحديثة في توليد الطاقة وإدارة المصانع وتقليل الغازات والانبعاثات التي تضر بالبيئة.

وكذلك يمكن التعويل الاستفادة من الإمكانيات والقدرات الموضوعية المتمثلة بالمنظمات الدولية العامة "كالأمم المتحدة" عن طريق "الجمعية العامة" و"المجلس الاقتصادي والاجتماعي" و"المنظمات الدولية المتخصصة" في الدعم لمواجهة التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية من جانب والاستفادة منها في منع دول المنبع (تركيا سوريا إيران) من عدم التجاوز على الحصص المائية العراقية أو بناء السدود أو تغيير مسارات الروافد من جانب آخر.

الاستنتاجات:

1. يمر العراق بالعديد من التغيرات المناخية يأتي في مقدمتها مشكلة شحة المياه للري أو للشرب، وتتعرض الموارد المائية في العراق لضغوطات متزايدة لأسباب عديدة أولها سياسات دول الجوار الإقليمي والنمو السكاني والتطور الاقتصادي.
2. تواجه البلاد تحديات عديدة أقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب أزمة النزوح، فعلى الصعيد الاقتصادي سيكون هناك ضغط على الخدمات والبنى التحتية وفقدان البلاد للموارد الزراعية وما يرتبط بها من أثار، وعلى الصعيد الاجتماعي النازحون أنفسهم يعيشون شحة الموارد والخدمات والبطالة أو رخص العمالة ونقص التعليم والمشكلات الصحية وغيرها ناهيك عن الآثار النفسية، أما على الصعيد السياسي قطعاً يؤدي النزوح الى تفاقم مشاكل الاستقرار السياسي المتعلقة بالحكم المحلي والتمثيل السياسي وغيرها.
3. إن العراق يعد من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تسجل معدلات متوسطة في الفقر وبسبب الهجرة البيئية أنخفض السكان المزارعين من 20% الى 6% وسكن أغلبهم في عشوائيات غير نظامية مما يؤدي إلى نقص الزراعة وضغط جديد على الخدمات الحكومية والبنى التحتية وزيادة معدلات البطالة في المناطق الحضرية أو رخص العمل.

4. شحة المياه في المحافظات الوسطى والجنوبية قد تولد صراعات اجتماعية ويمكن وصفها أحد محركات الصراع بين القبائل لأنها تعتمد بشكل كلي على الزراعة أو صيد الأسماك أو الثروة الحيوانية.
5. إن العراق عازم على الارتقاء بملف التغيرات المناخية لأنه يدرك خطورتها في الوقت الذي يسعى فيه إلى إرساء مفاهيم الاقتصاد الأخضر إلا أن المركز الوطني المعني بالتغيرات المناخية يحتاج إلى الدعم والاسناد للحد من ظاهرة التغير المناخي.

التوصيات:

1. الاستفادة من المنظمات الدولية لتحفيز التمويل إلى العراق من أجل الوفاء بالتزاماته للتصدي لتغير المناخ والنزوح وتعزيز القدرة على التكيف والاستعداد.
2. تكثيف الجهود الدبلوماسية مع دول المنبع لنيل حقوقنا المائية، لتفادي سيناريوهات تؤثر في الامن المائي والوطني والغذائي، مما يصب بتقليل أزمة النزوح أو رجوع النازحين إلى مناطقهم.
3. التوعية بالمخاطر البيئية وضرورة الحفاظ على الاستدامة في البيئة، ونشر البحوث الدراسات والمؤتمرات والندوات والحوارات التثقيفية واستخدام منصات التواصل الاجتماعي، حول مخاطر التغيرات المناخية وآليات التكيف.
4. تطوير البني التحتية التي تساهم في توزيع المياه بشكل عادل وتساهم في التقليل من الهدر في المياه للحد من أزمة النزوح، وأستخدام التقنيات الحديثة في الري وعدم هدر الموارد المائية بالطرق التقليدية، مما يؤدي الى تنشيط القطاع الزراعي وتحقيق الموارد الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.
5. إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الاستجابة لتغير المناخ كون مساهمة القطاع الخاص في معالجة ندرة المياه تعد من الحلول المأمولة في معالجة هذه الظاهرة والتقليل من ظاهرة النزوح.
6. ضرورة استكمال الورقة الخضراء والتي تهدف إلى تعزيز تطلعات الحكومة العراقية، وإن أستغرق بناء السياسات الوطنية فترة طويلة، فأن تلك الاستراتيجيات تصبح قديمة بسبب التغير السريع في المناخ والظروف البيئية.
7. تقديم المساعدة في صياغة السياسات المتعلقة بتغير المناخ والنزوح على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.
8. تفعيل الاستراتيجية العراقية لمواجه التغيرات المناخية والعمل الجاد الدؤوب لتنفيذها والنظر إليها بوصفها التزامات واجبة التنفيذ والتطبيق.

Footnotes

* The Republic of Kiribati is an archipelago located in the tropical central Pacific

Intergovernmental Panel on Climate Change. Climate Change Synthesis Report. 2007, p. 78 (1)

(2)United Nations Framework Convention on Climate Change. Text of the Convention. 19

(3) United Nations Framework Convention on Climate Change. Article (1), Paragraph (2). 1992

(4) World Meteorological Organization. Guide to Climatological Practices. 100th ed., 2011, p. 1–2.

(5) Abdul Fattah Abd Rabbuh. Climate Change: Its Causes and Effects. Development Action Center, Palestine, 2009, p. 4.

(6) Abdul Fattah Abd Rabbuh. Climate Change: Its Causes and Effects. Development Action Center, Palestine, 2009, p. 4.

, United Nations High Commissioner for Refugees (7)

https://www.unhcr.org/what-we-do/build-better-futures/climate-change-and-displacement

(8) Internal Displacement Global Report on, https://api.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/IDMC-GRID-2024-Global-Report-on-Internal-Displacement.pdf

(9)Etienne Piguet et al. "Climate Change: An Overview." Refugee Survey Quarterly, vol. 30, no. 3, September 2011, p. 2

(10) Ibid

(11) United Nations. Disaster Displacement: How to Reduce Risks, Address Impacts and Enhance Resilience. Available online pdf at: https://www.undrr.org/media/86702/download?startDownload=2022

(12)Columbia Law School Scholarship Archive, Public Health and Human Health Implications of Climate Mobility, "Over One Billion People at Threat of Being Displaced by 2050 Due to Climate Change, Conflict and Civil Unrest." Refugee Rights, November 2022. https://refugeerights.org/wp-content/uploads/2022/11/Climate-Displacement-Advocacy-Memo-Nov-2022.pdf.

(13)Gaia Vince. "People Driven from Their Homes by Climate Disaster Need New Nations – And Ageing Nations Need Them." The Guardian, August 18, 2022. https://www.theguardian.com/news/2022/aug/18/century-climate-crisis-why-we-need-plan-great-upheaval.

(14) Nisreen Al-Sabahi. Climate Change and Its Impact on Conflicts in Iraq. Cairo: Arabic Publishing and Distribution, 2023, p. 58 .

(15) Walaa Ali Farhan. Climate Change and Its Impact on Poverty in Iraq. (Baghdad: Center for Studies and Planning), 2024, p. 5 .

(16) Hatim Ghaib Saeed. Water Scarcity in Iraq: Between Challenges and Solutions. Wasit:(Wasit University, Journal of Humanities), 2022, p. 916.

(17) Dhafar Abdul Matar and Aqeel Hamdan. The Implications of Climate Change Threatening the Constants of Human Security, Iraq as a Model. Presented at the Third International Conference of Al-Mustansiriya University (Iraq and Climate Change: Implications for Security and Development), Baghdad: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2023, p. 9.

18) Hatim Ghaib Saeed, Op. cit, p. 916 (

(19) NRC (Norwegian Refugee Council). Water Scarcity and Displacement in Iraq. International Information Network Report. Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports /

(20)The Deep Roots of the Climate Crisis in Iraq, Institute for Dialogue, accessed March 2024, https://hewariraq.com/uploaded/applications/2024/03/f6b06e8498e3488f1

(21) Zainab Shukr, In the Heart of the Capital: Environmental Degradation, Climate Change and Displacement in Iraq (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, 2024), https://epc.ae.

Walaa Ali Farhan, Op. cit, p. 6(22)

(23) United Nations Development Programmed, Human Development Report 2015: Development in Every Action (New York: UNDP, 2015).(

(24)United Nations Development Programmed, Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in the 21st Century (New York: UNDP, 2019).

Iraqi Ministry of Planning and Development Cooperation, The Impact of Climate Change on the Reality of Poverty in Iraq, accessed 2024, https://iqforum.mop.gov.iq(25)

(26)Ibid

Ibid(27)

(28) Castells Quintana et al., "Adaptation to Climate Change: A Review through a Development Economics Lens," World Development 104 (November 2018)p 188.

(29)United Nations: ESCWA, Understanding the Potential Links Between Climate Change and Conflict in Arab Countries (Beirut: ESCWA, 2020),p 23–24

(30Francesco Fuso Nerini et al., Connecting Climate Action with Other Sustainable Development Goals: Perspective Nature Sustainability, no. 334 (June 24, 2018)P1

** Kenneth Waltz (born 1924) is an American political scientist, known for developing the theory of "neo-realism" or "structural realism" in international relations, in which he considered power to be the most important factor in those relations. Waltz was a professor at the University of California, Berkeley, and Columbia University.

(31) Shadi Abdel Hafez, How Climate Change Contributes to the Spread of Violence (Doha: Al Jazeera Center for Strategic Studies, 2018), accessed January 29, 2018, https://www.aljazeera.net/sukoon/2018/1/29

(32)Wathiq Jafar Karim, Human Capital Development and Its Impact on Community Security: An Analytical Study, (Babel Journal of Humanities 10) (2020): 251.

(33)Nagham Saadoun Rahima, Climate Change and its Impact on Displacement, Annual Scientific Symposium of the Geography Department (Baghdad: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2019), p. 149

34) The Permanent Iraqi Constitution of 2005, Article 33, Paragraphs One and Two(

Former Iraqi Finance Minister Dr. Ali Allawi (2020-2022), the author of the White Paper project, believes that it aims to restore balance to the Iraqi economy, by putting it on a path that allows the Iraqi state to take appropriate steps in the future to develop it into a dynamic economy with diverse activities that produces opportunities for citizens

(35)Iraqi Ministry of Environment, Iraq's Nationally Determined Contributions on Climate Change, document submitted to the United Nations in accordance with the UNFCCC and the Paris Agreement, p5.

Zafar Abdul Matar, et al, Op.cit, p. 11(36)

(37)Muntadhar Safaa Al-Moussawi, "The Impact of Climate Change on the Increase in Crime in Iraq," Tikrit Journal of Human Studies, no. 190 (2024)p 2191

(38)Ghulam Muhammad Ishaq, Enhancing Adaptation: UN Efforts for a Climate-Changing Iraq, accessed 2024, https://iraq.un.org/ar/273225

(39)Maryam Ali and others, "Climate Securitization and Iraq's Climate Challenges," Political Issues Journal, Al-Nahrain University, no. 77 (2024):p 491-492 .

Hatim Ghaib Saeed, Op. cit, p. 921(40)

(41)Nada Nabil Ahmed, "Social Responsibility of Civil Society Organizations in Confronting the Risks of Climate Change," Journal of Literary and Human Studies, no. 29 (2023)P847

Nagham Saadoun, Op.cit, p. 151(42)

(43)The Role of Civil Society Organizations in Combating Climate Change," International Information Network, accessed 2024, https://icss.gov.ly/articles/blog-post-458.